

Distr.
GENERAL

S/1995/848
7 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مرحلي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي بموجبه قام مجلس الأمن بتعديل وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وأذن بتخفيض مستوى قواتها تدريجيا، وطلب إليّ تقديم تقريرين، بحلول ٩ آب/أغسطس و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عن وفاء البعثة بولايتها والحالة الإنسانية، والتقدم المحرز في إعادة اللاجئين إلى وطنهم. وقد أطلع المجلس شفويا بانتظام على التطورات المتصلة برواندا، ويتضمن هذا التقرير وصفا للتطورات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٢ - وقد قدمت في تقريري المرحلي الأخير، المؤرخ ٨ آب/أغسطس (S/1995/678)، معلومات عن آخر تطورات الحالة حتى ٣ آب/أغسطس. وبعد ذلك، أبلغت المجلس، في رسالة موجهة إلى رئيسه في ٢٩ آب/أغسطس (S/1995/762)، بالتطورات الأخيرة في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي تقرير آخر مؤرخ ٢٥ آب/أغسطس (S/1995/741)، أبلغت المجلس بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالترتيبات العملية والقانونية للمحكمة الدولية لرواندا وأنشطة أجهزتها المختلفة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أحلت إلى رئيس مجلس الأمن تقريرا عن الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى منطقة البحيرات الكبرى، بناء على طلبي، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٣ - ومع مواصلة رواندا سعيها إلى تضييد الجراح وإعادة التعمير، فإن المشاكل المتصلة بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وبالأمن تبرز من جديد التحديات التي لا تزال قائمة. واستمرار التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، الذي ظهر على مختلف المستويات خلال تلك الفترة، هو علامة إيجابية تبعث على الأمل. غير أن فوائد هذا التعاون ستكون محدودة ما دام الروانديون منقسمين على أنفسهم، من جراء الخوف والشكوك، وما دام شبح تجدد الصراع مخيما على البلد.

ثانيا - التطورات السياسية

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كان ثمة حدثان رئيسيان أثرا على سياسة الحكومة المعلنة المتعلقة بتشجيع المشاركة على نطاق واسع والمصالحة الوطنية. وكان الحدث الأول هو تخلي رئيس الوزراء فاوستين تواجيرا مونغو عن منصبه في ٢٨ آب/أغسطس ومعه أربعة من الوزراء الآخرين بالحكومة. وتمثل الحدث الثاني في قتل ١١٠ من القرويين في كاناما في ١١-١٢ أيلول/سبتمبر. غير أن الحكومة تحركت بسرعة

لاحتواء هذين الحدثين ومعالجة آثارهما: أولاً، قامت بتعيين رئيس وزراء جديد وبإحلال وزراء جدد محل الوزراء الذين تركوا الحكومة؛ وثانياً، قام نائب الرئيس ووزير الدفاع، الميجور جنرال بول كاغامي، بزيارة كاناغا في اليوم التالي لحدوث أعمال القتل، واعترف بما ارتكبه جيش رواندا الوطني من تجاوزات، ووعد بمعاقبة المذنبين.

٥ - إن الكفاءة التي عالجتها بها الحكومة الرواندية قيام زائير بإعادة نحو ١٣ ٠٠٠ لاجئ رواندي قسرياً إلى وطنهم في آب/أغسطس تشهد على التقدم المحرز في إشاعة الاستقرار في رواندا. فرغم طرد اللاجئين غير المتوقع، قامت الحكومة الرواندية، وقد تلقت دعماً سوقياً من بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، باستقبال رعاياها وإعادة توطينهم بأسلوب إنساني منظم بشكل عام.

٦ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، تم رسمياً إدماج ٢٠٠ ١ من الأفراد السابقين في قوات حكومة رواندا في جيش رواندا الوطني، بعد إكمال برنامج مكثف لإعادة التدريب، بحيث وصل عدد جنود قوات حكومة رواندا السابقين الذين يخدمون حالياً في جيش رواندا الوطني إلى أكثر من ٢ ٠٠٠ جندي. ويشير المسؤولون الحكوميون إلى هذا الإنجاز باعتباره أمراً متفقاً مع روح اتفاق أروشا للسلام، الذي نص على إدماج القوتين المسلحتين الروانديتين في جيش وطني واحد.

٧ - ومن أجل مواصلة تعزيز قاعدة الاستقرار الدائم وتوسيعها، واصلت الحكومة جهودها لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في الريف، ولا سيما في الكوميونات (النواحي)، حيث يعيش معظم الروانديين، والتي فر منها معظم اللاجئين، وقد التقى مؤخراً رئيس الوزراء ووزير الداخلية الجديدين بمديري المقاطعات، الذين طالبوا بسرعة وفعالية استعادة الإدارة المحلية في جميع أنحاء البلد. وفيما يتعلق بالقضية البالغة الأهمية المتعلقة بالأمن على الصعيد المحلي، أكد وزير الداخلية مجدداً تصميم الحكومة على إقامة قوة شرطة جديدة للكوميونات تُدرَّب بمساعدة عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة.

٨ - أما المهمة التي اضطلعت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير، فقد كشفت عن وجود توافق قوي في الاهتمام بين الحكومات والمانيين واللاجئين بشأن أهمية عودة اللاجئين بصورة آمنة، سريعة، منظمة، طوعية. وإذا ما احترمت جميع الالتزامات المعلنة خلال جولة المفوضة السامية، فسيكون بمقدور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تبدأ إعادة اللاجئين إلى وطنهم بتلك الصورة. غير أنه لكي يحدث ذلك، لا بد وأن يقدم المجتمع الدولي دعماً فورياً لجهود المفوضة، سواء في البلدان الأصلية أو في بلدان اللجوء.

٩ - ومنذ جولة المفوضة السامية، ظلت المفوضية ذاتها تبذل جهودها في هذا الاتجاه. وفي رواندا، أكد المسؤولون مجدداً رغبتهم في عودة اللاجئين، ووعدوا ببذل أقصى ما في وسعهم لتسهيل العودة الطوعية في ظروف آمنة تكفل الكرامة. وقد عقدت اللجنة الثلاثية التي تضم تنزانيا ورواندا والمفوضية اجتماعاً

في أروشا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، اتفق خلاله على تدابير عملية لبدء عملية واسعة النطاق لإعادة ما يربو على ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي من تنزانيا الى وطنهم.

١٠ - ورأست السيدة أوغاتا، في جنيف يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر، اجتماعا للجنة الثلاثية، ضم زائير ورواندا والمفوضية. وكان أول اجتماع تعقده اللجنة منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وصدر بيان مشترك أكد مجددا الالتزام بتهيئة الظروف المواتية لإعادة اللاجئين الى رواندا بصورة آمنة ومنظمة. ووافقت حكومة رواندا على تعزيز مرافق الاستقبال، وتقليل القيود المفروضة عند الحدود، وتوفير الأمن والحماية للعائدين، بالتعاون مع المفوضية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان. ووافقت حكومة زائير على تقليص جميع أشكال الترويع في المخيمات الواقعة داخل حدودها. وستنفذ القرارات التي تم التوصل إليها في هذه الدورة من خلال اجتماعات فنية ستعقد في غيسيني في وقت لاحق من هذا الشهر. وبعد ذلك، ستقوم اللجنة الثلاثية بتقييم العملية في جنيف أو زائير.

١١ - وفي سياق الجهود الإقليمية المتجددة لتشجيع العودة الطوعية الى الوطن، تقوم المفوضية بتوسيع حملتها الإعلامية الجماهيرية الموجهة الى اللاجئين في المخيمات، وذلك بإذاعة معلومات موضوعية للرد على الدعاية المتطرفة. كما تشمل الحملة عقد لقاءات جماعية مع موظفي المفوضية الميدانيين، وقيام اللاجئين بزيارات لكوميوناتهم الأصلية، وتوزيع منشورات تتضمن معلومات تم جمعها في رواندا.

١٢ - واستجابة للزيارة المتوقعة في معدل العودة الى رواندا، تزيد المفوضية من حجم مرافقها الموجودة في نقاط الدخول الحدودية الرسمية لضمان حسن استقبال جميع العائدين. كما تقوم بتوسيع نطاق أنشطتها في كوميونات المنشأ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقوم بالدور الرئيسي في تأهيلهم. ويجري تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لسد الثغرات في خطط البرنامج الإنمائي الطويلة الأجل في مجالات المياه والمرافق الصحية، والتعليم، والصحة، والمأوى، والخدمات المجتمعية.

١٣ - وفي هذه الأثناء، يشهد الزخم في إعادة اللاجئين الروانديين من بوروندي الى وطنهم. ففي الفترة المنقضية بين ٥ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أعيد أكثر من ٤ ٠٠٠ لاجئ، برعاية المفوضية من المخيمات الواقعة في شمال بوروندي، فوصل عدد اللاجئين الذين ساعدتهم منذ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى قرابة ١٨ ٠٠٠. وتقدر المفوضية، كذلك، أن عددا مماثلا من اللاجئين قد عاد طواعية الى الوطن. ويبلغ عدد اللاجئين الباقين في بوروندي ١٥٥ ٠٠٠ لاجئ.

١٤ - وفي زائير، التي تستضيف في الوقت الحاضر مليون لاجئ رواندي، أعيد الى الوطن خلال شهر أيلول/سبتمبر، برعاية المفوضية، ٥٠٠ ٣ لاجئ من الأفواج الجديدة و ٩٣٤ ٥ لاجئ من الأفواج القديمة. وخلال الفترة نفسها، عاد ١٤٧ لاجئا الى رواندا من بوكافو. ونتيجة للتطورات الأخيرة المبينة أعلاه، وبالنظر الى مَهْلُ العودة الى الوطن التي تفرضها حكومة زائير، يؤمل أن تتسارع كثيرا وتيرة العودة الى الوطن.

١٥ - ورغم ما تتسم به هذه التحسنات من أهمية بالغة، تتوقف المصالحة الوطنية، لا على مجرد إعادة اللاجئين الى وطنهم والاندماج الاجتماعي المأمون، بل على إنشاء سلطة قضائية وطنية فعالة موثوقة، وضمان إقامة العدل والمساواة في المعاملة لجميع رعايا رواندا أيضا. فالسلطة القضائية لا تزال، الى حد بعيد، غير عاملة في الوقت الحاضر. ولا يزال يوقف، في كل أسبوع، عدد من الأشخاص يصل الى ٥٠٠، للاشتباه، في العادة، باشتراكهم في أعمال إبادة الأجناس، فينضمون الى أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص معتقلين الآن في ظروف غير إنسانية في سجون رواندا المكتظة. ووجود سلطة قضائية فعالة أمر حيوي لعلاج هذه الحالة الخطيرة.

١٦ - ويمكن أيضا بتحسين النظام القضائي المساعدة على اجتناب قيام أزمة قد تكون مجلبة للضرر في مجال حقوق الملكية، الذي يغلي مرجه منذ مدة طويلة. فهذه المشكلة تشني اللاجئين عن العودة، وتشكل مصدرا لكثير من التوتر الذي يواجه المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء رواندا، ولا سيما في كيغالي.

١٧ - ومن الأهمية بمكان أن تتحول النوايا الحسنة، التي تعرب عنها حكومة رواندا فيما يتصل بجهود الإنعاش المختلفة، الى إجراءات ملموسة. فموظفو الحكومة يقولون بإصرار إن استمرار نقص الموارد الملائمة يحد من قدرتهم على العمل بفعالية. لكن الحاجة تدعو الى مزيد من الجهود في بعض المجالات لكي توضع سياسات الحكومة قيد التنفيذ. وعلى سبيل المثال، لا يزال من المنتظر اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستكمال قيام الجمعية الوطنية باختيار رئيس المحكمة العليا وخسمة من نوابه.

١٨ - ويدرك جيران رواندا الرابط الذي يربط بين استقرار هذا البلد واستقرار المنطقة برمتها، وهم يدعمون الجهود التي تبذلها لكي يعقد، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية، مؤتمر إقليمي بشأن السلام والأمن والتنمية. وفي الوقت الحاضر، يقوم مبعوثي الخاص الى منطقة البحيرات الكبرى، السفير خوسيه لويس خيسوس، بالتشاور مع البلدان المعنية، بعد أن حصل على التأييد التام من منظمة الوحدة الافريقية.

ثالثا - حقوق الإنسان

١٩ - واصلت عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا الأنشطة التي تضطلع بها في ميدان رصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة التقنية الى النظام القضائي، وتحسين أحوال السجون، وعقد الحلقات الدراسية التعليمية. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، كانت العملية قد وزعت ١٣٠ من أعضائها للعمل مع ثلاثة خبراء قانونيين كلفوا بالعمل مع وزارة العدل. وكجزء من الفريق العامل الذي أنشأه ممثلي الخاص لمعالجة مشكلة اكتظاظ السجون في رواندا، تشترك العملية الميدانية في جمع المعلومات، وتحسين عمل لجان "الغربة" التي أنشئت للتعجيل بتجهيز قضايا المحتجزين، وكذلك في تنسيق المبادرات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي تتخذ لإصلاح النظام القضائي.

٢٠ - وقد أنشئت، بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات لتقديم معلومات دقيقة عن تنقلات اللاجئين. وفي هذا الصدد، يقوم موظفو حقوق الإنسان الميدانيون برصد العائدين بواسطة زيارة مراكز العبور، ومرافقة هؤلاء العائدين الى كوميوناتهم الأصلية كلما أمكن. وبعد أن يصل العائدون الى وجهاتهم النهائية، تجرى لهم زيارات متابعة في كل أسبوع، وعند الإمكان، يزور الموظفون الميدانيون كوميونات العائدين قبل وصول العائدين، بغية تقييم ظروف استقبالهم وإعادة توطينهم.

رابعاً - المحكمة الدولية لرواندا

٢١ - منذ تقريره الأخير عن المحكمة الدولية (S/1995/741)، الذي قدمته عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، توجه رئيس المحكمة الدولية، القاضي ليتي كاما، والمدعي العام، القاضي ريتشارد غولدستون، والسيد أدرونيكو أديدي، من مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة، الذي عين بعد ذلك مسجلاً للمحكمة، الى رواندا في زيارة تستغرق ثلاثة أيام. والتقوا هناك بكبار موظفي الحكومة الرواندية وبممثلي الخاص للتداول في أمر عمليات المحكمة، وضمنها اشتغال مكتب المدعي العام في رواندا. وفي ١ أيلول/سبتمبر، زاروا مقر المحكمة في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، لتفقد الأماكن التي خصصت لها، ولتفتيش موقع يقترح أن يقام فيه السجن، وللنظر في ترتيبات إيواء موظفي المحكمة.

٢٢ - وفي ٣١ آب/أغسطس، أبرم بين الأمم المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة اتفاق مقر يختص بمقر المحكمة، ويجري التفاوض الآن على مذكرة تفاهم مع حكومة رواندا تتناول مكتب المدعي العام في كيغالي. وبالرغم من استمرار الصعوبات الإدارية والسوقية، يؤمل أن تتمكن المحكمة من البدء بإجراءاتها قبل نهاية العام، مع أن الأزمة المالية التي تعانيها الأمم المتحدة حالياً تعرض هذا الهدف للخطر. وأود، مرة أخرى، أن أعرب عن امتناني للحكومات التي قدمت موظفين وموارد أخرى الى المحكمة، وآمل أن يستمر هذا الدعم.

خامساً - الجوانب العسكرية

ألف - وزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى
رواندا، وأنشطتها

٢٣ - استمر، خلال الفترة المفاد عنها، تخفيض قوام البعثة الذي أعطى مجلس الأمن ولاية به في قراره ٩٩٧ (١٩٩٥). وفي ذلك القرار، قضى المجلس بتخفيض قوام البعثة من ٥٠٠ عنصر الى ٣٣٠ ٢ عنصرًا قبل ٨ أيلول/سبتمبر، وإلى ٨٠٠ ١ عنصر قبل ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان قوام القوة ٨٣٦ ١ جنديًا. وقد وزع في البلد أيضا ما مجموعه، ٢٨٨ مراقبا عسكريا، من أصل قوام مأذون به يبلغ ٣٢٠ مراقبا (انظر مرفق هذا التقرير).

٢٤ - وعملا بالقرار ٩٩٧ (١٩٩٥)، واصلت البعثة مساعدة حكومة رواندا في تسهيل العودة الطوعية والمأمونة للاجئين وإعادة توطينهم، وفي إشاعة جو من الاطمئنان والثقة. وعندما أبعد اللاجئين الروانديون قسرا عبر الحدود مع زائير، في الفترة بين ١٩ و ٢٤ آب/أغسطس، قام جنود البعثة ومراقبوها العسكريون، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر وكالات الأمم المتحدة، بمساعدة الحكومة، بعدة أساليب، في الجهود التي بذلتها من أجل إعادة توطينهم. وقد اشتمل ذلك على تقديم المساعدة في إقامة مخيمات مؤقتة من أجل الإيواء المؤقت للعائدين، وتأمين السيارات اللازمة للمساعدة على نقل العائدين من المخيمات المؤقتة الى كوميوناتهم الأصلية؛ والمساهمة في نشر الطمأنينة بين العائدين، وذلك بالحضور عند نقاط التفتيش الحدودية، والمخيمات المؤقتة، والكوميونات المقصودة. وتساعد البعثة الآن على تحسين الظروف في المخيمات المؤقتة، استباقا لعودة اللاجئين في المستقبل على نطاق واسع.

٢٥ - وواصلت البعثة إتاحة قدراتها الهندسية والسوقية للسلطات الرواندية. فقد ساعدت على بناء وتجديد مراكز الاحتجاز من أجل تخفيف الاكتظاظ في السجون الرواندية. كما ساعدت على بناء أو إصلاح الجسور والطرق والمدارس ونقل المساعدات الإنسانية، بما في ذلك تقديم الأغذية والأدوية.

باء - الجوانب الأمنية

٢٦ - كان قتل نحو ١١٠ أشخاص، من الرجال والنساء والأطفال، في كاناما، الواقعة شمالي غرب رواندا، في ١٢ أيلول/سبتمبر أخطر حادث عنف منذ مأساة كيبهو التي حدثت قبل ذلك بخمسة أشهر. فقد مثل هذا الحادث تهديدا خطيرا للحالة الأمنية التي كانت قد تحسنت في الأشهر الأخيرة. وقد وقعت المأساة في منطقة ذكرت التقارير المتزايدة أنها تشهد في عمليات تسلل وتخريب منشؤها مخيمات اللاجئين في زائير المجاورة. وكانت هذه آخر موجة من التقتيل التي أودت أيضا بأرواح موظفين حكوميين يعملون على الصعيد المحلي وصعيد المناطق، ورجال دين، وقضاة. ولا يمكن لهذه الأعمال إلا أن تجعل التوترات تتفاقم، وأن تعمق المخاوف وتعيق العودة الى الوطن.

٢٧ - وقد أصدرت في ١٣ أيلول/سبتمبر بيانا أعرب فيه عن شدة قلقي بشأن حادثة كاناما ورحبت بإنشاء فريق التحقيق المشترك الذي يضم ممثلين عن الحكومة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة. كما أعربت عن أمل في أن يتوصل التحقيق بسرعة الى معرفة الوقائع وتقديم التوصية بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرار مثل هذه الحوادث. وعلى إثر هذه الحادثة المأساوية، عملت البعثة ومراقبو حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المختلفة بسرعة على تنسيق مساعداتهم.

٢٨ - ويشكل التسلل والتخريب عبر الحدود، الذي يؤدي الى اتخاذ تدابير مضادة من جانب الحكومة، أخطر المشاكل الأمنية المثيرة للقلق في البلد حاليا. وحسبما طلب مجلس الأمن في القرار ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فإنني أعمل الآن على إنشاء لجنة تحقيق دولية للنظر في ادعاءات توريد

الأسلحة الى قوات حكومة رواندا السابقة وتدريبها. وإنني لعلى ثقة من أن عمل اللجنة سيعيد تركيز الانتباه على الحاجة الى منع زعزعة استقرار رواندا. ولكن المشاكل الأمنية هذه ما هي إلا أعراض للمأزق السياسي الكامن وراءها. فعلى عاتق الشعب الرواندي نفسه تقع المسؤولية الأساسية عن تحسين الحالة في بلده. وأشد مرة أخرى على ضرورة قيام جميع قطاعات المجتمع الرواندي بالعمل معا من أجل بناء مجتمع مستقر وأكثر أمنا.

سادسا - الشرطة المدنية

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تدريب قوات الشرطة الوطنية الرواندية، عملا بالولاية الممنوحة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥)، لا يزال هو النشاط الرئيسي لعنصر الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. وتدريب المجموعة الثالثة المؤلفة من ٥١٥ دركيا، الذي بدأ في ٣١ تموز/يوليه، آخذ مجراه ومن المقرر له أن ينتهي في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وسيوفر لرواندا ما مجموعه ٩٠٠ دركي من أصل العدد المقدر بـ ٦٠٠٠ دركي متدرب تحتاج إليهم. وقد تأخر تدريب شرطة الكوميونات، وهي العنصر الثاني المكون لقوة الشرطة الوطنية الرواندية، بسبب الإصلاحات الجارية في مركز تدريب شرطة الكوميونات. ومن المرتقب أن يبدأ في شهر تشرين الأول/أكتوبر برنامج تدريب مكثف مدته ١٣ أسبوعا للدفعة الأولى من الدفعات الثلاث المؤلفة من ٧٥٠ من أفراد شرطة الكوميونات.

٣٠ - وبالإضافة الى المهام التدريبية، تواصل الشرطة المدنية التابعة للبعثة قيامها بواجبات الرصد، بالاشتراك مع المراقبين العسكريين، في مجالات تشمل السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز، وتبقي على الاتصال الوثيق مع السلطات الحكومية المحلية في مقاطعات رواندا الإحدى عشرة. كما يواصل مراقبو الشرطة المدنية مساعدة وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ومراقبي حقوق الإنسان على دعم العمليات الإنسانية، لا سيما في أثناء إعادة اللاجئين الروانديين من زائير الى بلادهم إعادة قسرية.

٣١ - وقد قرر مجلس الأمن، في قراره ٩٩٧ (١٩٩٥)، الإبقاء على القوام الحالي المأذون به لعنصر الشرطة المدنية في البعثة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان موزوعا ما مجموعه ٨٧ مراقبا من ١٢ بلدا (انظر المرفق الأول).

سابعا - الجوانب الإنسانية

٣٢ - يمثل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الموعد النهائي الذي حددته حكومة زائير لرحيل جميع اللاجئين من إقليمها طوعا، وهو يضاعف ما تواجهه رواندا والمجتمع الدولي في الأشهر القادمة من تحديات جسيمة في المجال الإنساني.

٣٣ - ومهمة تنظيم العودة الطوعية الى الوطن لما يقدر بمليون لاجئ تستضيفهم حاليا البلدان المجاورة هي مهمة بالغة الصعوبة. وتعتقد مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، نتيجة لزيارتها القريبة العهد الى المنطقة، أن الرقم المستهدف الواقعي للاجئين الذين سيعودون طوعا الى وطنهم يتراوح ما بين ٥٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ شخص حتى نهاية السنة. وهذا العدد المستهدف، غير الكامل، يُعزى بصورة جزئية الى محدودية قدرة الاستيعاب في العديد من كوميونات المنشأ في رواندا. وقد أعادت حكومة رواندا تأكيد التزامها باستقبال جميع اللاجئين الروانديين الراغبين في العودة وإعادة دمجهم في المجتمع. ولئن كانت الطريقة الكئؤ التي بها عالجت الحكومة العودة القسرية الى الوطن من زائير في آب/أغسطس تشكل مؤشرا قويا على التزامها، فلا بد أن يكون واضحا للمجتمع الدولي أن إعادة الدمج الناجح لن تتم ما لم تتوافر الموارد المطلوبة لإعادة بناء وتعزيز قدرة الكميونات على استقبال اللاجئين.

٣٤ - وبناء على طلبي تضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا بمسح ديمغرافي وتقييم للهيكل الأساسية الموجودة والفئات السكانية في الكوميونات الرواندية. ويتوقع من هذا العمل أن يساعد على تحديد الكوميونات المهيأة لاستقبال العائدين والكوميونات التي تحتاج هياكلها الأساسية الى إصلاح كما طلبت الى المفوضية، وإلى إدارة الشؤون الإنسانية، العمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان لإصدار نداء خاص في وقت لاحق من هذا الشهر عن الحالة الطارئة لمساعدة المنطقة.

٣٥ - ورغم تحقق بعض التقدم منذ صدور تقرير الأخير، فإن الأحوال في السجون ما زالت تشكل أزمة إنسانية كبرى. فهناك ما يزيد على ٥٢ ٠٠٠ شخص مسجونون حاليا، بينما تستمر عمليات إلقاء القبض. وفي آب/أغسطس، طلبت الى الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية أن يشرع، بالتنسيق مع حكومة رواندا والمجتمع الدولي، في اتخاذ تدابير فعالة عاجلة بغية التخفيف من حدة الحالة المروعة في السجون حاليا.

٣٦ - وعممت على المجتمع الدولي خطة عمل، وضعها ممثل حكومة رواندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهي تهدف الى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن السجون وفي قطاع العدالة. وأنشئ، تحت رئاسة ممثلي الخاص، فريق صغير للمساعدة على حشد الموارد ولتسريع عملية تحسين أوضاع السجون. وحتى الآن، تم توفير ٢٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لصندوق الأمين العام الاستثماراني لرواندا، مقابل الاحتياجات المحددة بما يزيد عن ٤٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ١٥ مليون دولار تخصص لإجراء التحسينات في السجون ولإعداد أمكنة احتجاز جديدة. وريثما يتم توفير الموارد الإضافية، وفرت من الصندوق الدائر المركزي مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل هذه الجهود.

٣٧ - وفي أيلول/سبتمبر، أنجز بناء مركز نسيندا للاحتجاز، الذي سيضيف قدرة على احتجاز ٥ ٠٠٠ شخص. وهذا المرفق، الذي بُني بمساعدة البعثة والبرنامج الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، سيساعد على التخفيف من أسوأ الأوضاع في السجون، وذلك باستقباله لمحتجزين آتين من أكثر السجون اكتظاظا، ومنها على سبيل المثال سجن جيتاراما. وهناك على وشك الإنجاز أيضا إثنان من أصل سبعة أماكن احتجاز

مؤقتة، مما يوفر على المدى القصير مكانا لـ ٥٠٠ ٩ من المحتجزين الآخرين. ونظرا لما تتسم به الحالة من خطورة وإلحاح، أتاح برنامج الأغذية العالمي أيضا خمسة من مستودعاته لاستخدامها كأماكن احتجاز مؤقتة. وفي غضون ذلك، تم التوصل الى اتفاقات مع حكومة رواندا لإنشاء مراكز احتجاز خاصة للنساء والأطفال. ولكن، من الواضح أن هذه المبادرات المختلفة هي بطبيعتها مبادرات مؤقتة، الهدف منها التصدي لحالة إنسانية طارئة. فلا يمكن ضمان أي تحسين مستدام في أوضاع السجون على المدى الطويل إلا باتخاذ إجراءات موازية للمساعدة على إعادة النظام القضائي الرواندي الى سابق عهده.

٣٨ - وما تزال الحالة فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية، رغم تحسنها منذ العام الماضي، شديدة الهشاشة. وتشير النتائج الأولية لمسح اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي الى أن نحو ١٥ في المائة من الأسر الرواندية المقدر عددها بمليون أسرة، قليل المناعة. وترأس المرأة نحو ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية، في حين يقوم أقل من ١١ في المائة بزراعة أقل من نصف هكتار من الأراضي. ويسرني، في هذا الصدد، أن ألاحظ أن الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتوليد الدخل للمرأة قد تضاعفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد بدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مؤخرا المشروع الأول من عدة مشاريع مصممة لمساعدة الأرامل والأسر المعيشية التي ترأسها المرأة. كما يقوم برنامج الأغذية العالمي بمساعدة ٦ ٠٠٠ أسرة معيشية ترأسها المرأة من خلال برامج موجهة للمساعدة، كما يساعد ٤ ٠٠٠ أسرة من خلال مشاريع إنمائية لصالح المرأة.

٣٩ - وعقب إعادة اللاجئين القسرية في آب/أغسطس، قررت أن أمدد، الى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عمل مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في رواندا الذي كان قد بدأ في الإعداد لإغلاقه المحتمل، وذلك حسبما أبلغت مجلس الأمن في آخر تقرير أصدرته. ويجري تنفيذ ترتيبات انتقالية بين مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في رواندا والمنسق المقيم للأمم المتحدة، لضمان استمرار تنسيق المساعدة الإنسانية بعد هذه الفترة، بما في ذلك تعزيز فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، الذي يرأسه منسق الأمم المتحدة المقيم، كما تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ببذل الجهود اللازمة لدعم وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية التابعة للحكومة الرواندية، التي تشرف، بالاشتراك مع المفوضية، على تحركات اللاجئين والمرحلة الأولية لتقديم المساعدة الى العائدين.

ثامنا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٤٠ - عقب استعراض منتصف المدة لمؤتمر مائدة جنيف المستديرة، المعقود في كيغالي في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، حدثت زيادة كبيرة في الالتزامات والمدفوعات المالية المتعهد بها لبرنامج الحكومة للمصالحة الوطنية والإصلاح والانتعاش في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، بلغت الالتزامات ٥٢٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (بعد أن كانت ٣٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في تموز/يوليه) وبلغت المدفوعات ٢٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (بعد أن كانت ٨٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في تموز/يوليه). وذلك مقابل أموال مجموعها ٥٨٧

مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تم التعهد بها في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. والحقيقة هي أن مجموع الأموال المتعهد بها ارتفع، منذ مؤتمر جنيف، إلى ١٠٨٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وستدفع بعض هذه الأموال الإضافية في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويبدو أن تنفيذ مشاريع المائدة المستديرة حقق أكبر تقدم في القطاع الزراعي، في حين تمضي البرمجة في قطاع الهياكل الأساسية بأبطأ من المتوقع.

٤١ - وفي تقريره الأخير، أبلغت أعضاء مجلس الأمن ببرنامج مشترك بين البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يستهدف تعزيز قدرة الحكومة على إدارة مواردها الاقتصادية، والمالية والبشرية. ومنذ ذلك الوقت، بدأ البرنامج الإنمائي، بالتشاور مع الحكومة، في وضع برنامج مصمم لتعزيز القدرة الإدارية للحكومة على مستوى الكوميونات. وثمة مشروع آخر سيساعد على تعزيز إدارة المقاطعات بتنمية قدرة الحكومة على رصد عودة اللاجئين وبرمجة أنشطة الإصلاح/إعادة الإدماج الواردة في إطار خطة عمل الحكومة لعودة اللاجئين وتوطينهم وإدماجهم.

٤٢ - ومن خلال أنشطة عديدة للغذاء مقابل العمل وأنشطة لإدراج الدخل، لا يكتفي برنامج الأغذية العالمي بتزويد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ محتاج بالأغذية بل يساعد رواندا أيضا لكي تحقق الانتعاش الزراعي، وإصلاح الهياكل الأساسية المدمرة، وتشديد منازل، ومدارس ومرافق مياه جديدة. كذلك، تقوم اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية، التي كانت نشطة في تشييد شبكات الإمداد بالمياه وإصلاحها، بتدريب المجتمعات المحلية على إدارة نقاطها التي تمد الناس بالمياه.

٤٣ - ويواصل المجتمع الدولي متابعة سلسلة من المبادرات المصممة للمساعدة على تنشيط النظام القضائي الرواندي. ويجري إصلاح المكاتب القضائية ومباني المحاكم وتجديدها، كما يجري تزويدها، وتزويد وزارة العدل، بمعدات المكاتب والسيارات وغيرها من اللوازم. وتستهدف برامج التدريب مستويات عديدة من النظم القضائية ونظم الإصلاحات وذلك لإرجاع مستويات التوظيف في صفوف المختصين والكتبة إلى ما كانت عليه. ويقوم البرنامج الإنمائي، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بدعم تدريب رجال الدرك وشرطة الكوميونات، الذين يشكلون قوة الشرطة الوطنية الرواندية.

٤٤ - وعقب الانخفاض الحاد الذي حدث للفرنك الرواندي في تموز/يوليه، استقرت قيمته في آب/أغسطس جزئيا بسبب العائدات المتحصلة من الصادرات، والمدفوعات من اعتماد البنك الدولي المخصص للإنعاش في حالات الطوارئ. وعلى الرغم من استقرار أسعار الأغذية الأساسية أيضا، ما زالت تلك الأسعار مرتفعة بالمقارنة بالمستويات التي كانت سائدة في أوائل هذا العام. وقد اتخذت الحكومة في آب/أغسطس إجراءات للتحكم في معاملات الصرف الأجنبي التي يستخدم فيها الفرنك الرواندي، الذي سُمح بالتعامل فيه بحرية في آذار/مارس. وقد طلبت الحكومة أيضا أن تسدد بالعملة المحلية جميع المدفوعات إلى المؤسسات الرواندية والأفراد الروانديين.

تاسعا - الجوانب المالية

٤٥ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠/٤٩ بء المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، أن تعتمد، كتدبير مؤقت الى حين تقديم تقديرات التكاليف المنقحة في الدورة الخمسين وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٩٥١ ١٠٩ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٣٠٠ ٥٨٤ ١٠٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لعملية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويجري، الآن، حسبا طلبت الجمعية العامة، إعداد تقرير الذي يتضمن تقديرات التكاليف المنقحة الموضوعة للبعثة، وسيشمل احتياجات فترة الولاية الجارية.

٤٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بلغ مجموع المساهمات التي لم تدفع الى الحساب الخاص للبعثة منذ ابتدائها ١٥٩,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغ مجموع المساهمات المقررة التي لم تدفع بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ٥٨٩,٧ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

عاشرا - ملاحظات ختامية

٤٧ - منذ تقديم تقرير المرحلي المؤرخ ٨ آب/اغسطس (S/1995/678)، واصلت البعثة أداء المهام المسندة اليها بموجب قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥). وقد أسهمت جهودها، فضلا عن المساعدات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل، إسهاما مهما في برنامج الإنعاش في رواندا. ورغم أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله، أحرز تقدم ملحوظ نحو عودة الأحوال الطبيعية والاستقرار.

٤٨ - ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق انتعاش مستدام إلا في ظل ظروف تكفل السلم والاستقرار الحقيقيين. وتهيئة هذه الظروف وإدامتها هما أمران يرجعان بالدرجة الأولى الى الروانديين أنفسهم. فقد حدث في بلدهم تحول شديد عن حالة المذابح والفضوى، التي كانت سائدة منذ ما يزيد قليلا عن السنة. ومع ذلك فإن الأزمات القريبة العهد، والتي حدثت نتيجة لطرد اللاجئين الروانديين من زائير وعمليات التقتيل بالقرب من غيسيني، قد أكدت هشاشة عملية الانتعاش الجارية.

٤٩ - وكان الضرر الذي ألم بالمجتمع الرواندي وبالحالة النفسية الرواندية من جراء الأحداث المأساوية التي وقعت في السنة الماضية ضررا فظيعا وشديدا. ويلزم تقديم المسؤولين عن ذلك الى العدالة لوضع حد لفكرة الإفلات من العقاب السائدة وللحيلولة دون تكرار مثل هذه الفظائع. وإنني لأمل أن تبدأ المحكمة الدولية أعمالها في القريب وأن يحرز دون تأخير قدر كبير من التقدم بشأن إقامة سلطة قضائية وطنية فعالة.

٥٠ - ولعل مشكلة اللاجئين هي أكثر الأسباب والنتائج إلحاحا فيما يتعلق بعدم الاستقرار والانقسامات السياسية التي تواجه رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى ككل. وإذا أريد إيجاد حلول مرضية، سيكون من المتعين معالجة الأسباب السياسية الجذرية. وهذا يتطلب الاضطلاع بعملية مصالحة وطنية حقيقية بين مختلف قطاعات المجتمع الرواندي على النحو المتوخى في اتفاق أروشا للسلم (A/48/824-S/26915)، المرفقات). ولهذه الغاية، أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية الحوار وأن أشير الى المناقشات التي أجريتها مع المسؤولين الروانديين خلال زيارتي لبلدهم في تموز/يوليه بشأن إمكانية تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة غير رسمية ودعوة مشتركين من جميع قطاعات المجتمع الرواندي، بما في ذلك طائفة اللاجئين.

٥١ - والمسائل التي نحن بصدها تتجاوز حدود رواندا. وما زلت مقتنعا بأن السلم في رواندا في الأجل الطويل سيظل أمرا صعب المنال طالما ظلت تجمعات كبيرة من الرعايا الروانديين تعيش في المخيمات في بلدان مجاورة. وإنني آمل في أن تتمكن لجنة التحقيق التي وافق عليها مجلس الأمن مؤخرا، لدراسة التقارير المتعلقة بالتدريب العسكري وعمليات نقل الأسلحة الى قوات الحكومة الرواندية السابقة، من المساعدة على إزالة التوترات وتعزيز الثقة المتبادلة على طول الحدود الرواندية. وأرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين العلاقات فيما بين دول المنطقة، الأمر الذي يساعد على تمهيد الطريق أمام المؤتمر الاقليمي المقترح المعني بالسلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، فإنني سأوافي المجلس في القريب العاجل بتقرير عن نتائج جولة المشاورات الأولى التي أجراها مبعوثي الخاص في منطقة البحيرات الكبرى.

٥٢ - والخلاصة هي، أن رواندا قد أحرزت تقدما ملموسا في الجهود التي تبذلها للتغلب على المشاكل التي أوجدتها أحداث عام ١٩٩٤ المأساوية، ولكن ما زال يتعين على رواندا أن تقطع شوطا طويلا في مسعاها من أجل المصالحة والانتعاش. ومن المقرر أن تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد حان الوقت لكي تنظر حكومة رواندا والمجتمع الدولي، في الدور المقبل للأمم المتحدة في رواندا نظرة جدية.

٥٣ - وفي الوقت نفسه، فإنني، نظرا للأزمة المالية الحادة التي تواجهها المنظمة حاليا (للأمم المتحدة اليوم مبالغ مستحقة قدرها ٣,٢٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة)، قد أوعزت الى جميع رؤساء عمليات حفظ السلام أن يستكشفوا السبل المؤدية الى تحقيق وفورات فورية، بما في ذلك إمكانية تقليل أعداد القوات. وفي حالة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، يعكف الممثل الخاص، حاليا، على دراسة إمكانية إجراء تخفيض شديد في عدد القوات، وهي دراسة تجري بالتشاور مع الحكومة. وسأقدم الى مجلس الأمن، في الوقت المناسب، تقريرا عن ذلك.

٥٤ - وإنني إذ أقدم هذا التقرير، أود أن أعرب عن شكري الجزيل لمثلي الخاص، السيد شهريار خان، ولقائد القوة، اللواء غاي توسينانت، وللعسكريين والشرطة والأفراد المدنيين التابعين للبعثة، نظرا لما بذلوه من جهود مخلصة، بالنيابة عن الأمم المتحدة، لمساعدة شعب رواندا وتعزيز قضية السلم في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

المرفق

تكوين البعثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

المجموع الكلّي	الشرطة المدنية	الأفراد العسكريون			البلد
		المجموع	المراقبون	القوات	
١		١	١		الأرجنتين
صفر		صفر		صفر	استراليا
١٥		١٥	١٥		النمسا
٣٦		٣٦	٣٦		بنغلاديش
١١٠		١١٠	١٠	١٠٠	كندا
٧	٥	٢		٢	تشاد
٧		٧	٧		الكونغو
٥	٥	صفر			جيبوتي
صفر		صفر		صفر	اثيوبيا
١		١	١		فيجي
٧	٧	صفر			ألمانيا
٣٥٧	١٠	٣٤٧	٣٤	٣١٣	غانا
١٧		١٧	١٧		غينيا
٧	٦	١	١		غينيا - بيساو
٩٦٥		٩٦٥	٢٢	٩٤٣	الهند
٩	٤	٥	٥		الأردن
١٥٠		١٥٠	١٤	١٣٦	ملawi
١٥٥	١٠	١٤٥	١٣	١٣٢	مالي
١٧٩	١٠	١٦٩	١٧	١٥٢	نيجيريا
٧	٧	صفر			النيجر
٥		٥	٥		باكستان
١٧		١٧	١٧		الاتحاد الروسي
٣		٣	٢	١	السنغال
٣	٣				سويسرا
٢٩	١٠	١٩	صفر	١٩	تونس
٢٦		٢٦	٢٦		أوروغواي
٦٢	١٠	٥٢	٢٠	٣٢	زامبيا
٢٥		٢٥	٢٥	صفر	زمبابوي
٢ ٢١١	٨٧	٢ ١٢٤	٢٨٨	١ ٨٣٦	المجموع
